

دراسة تحليلية نقدية لتدريس مبحث الفعل من خلال كتاب
القواعد المقرر للسنة السابعة من التعليم الأساسي
صليحة مكي

مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية

الملخص

يتعرض هذا المقال لدراسة وتحليل الطريقة التي عرض بها مبحث الفعل في كتاب القواعد المقرر لتلاميذ بداية الطور الثالث من التعليم الأساسي. وهذا من خلال الحديث عن المنهجية المقترحة لتقديم الدروس، سواء فيما يتعلق بالنصوص المعتمدة، القاعدة المستتبطة، عدد التدريبات، محتواها وأنواعها إلى جانب النظرية اللغوية التي تركز عليها هذه الطريقة.

الكلمات المفتاحية : الفعل - الطريقة - تحليل - الكتاب المدرسي - تقويم - القواعد.

Résumé

Nous avons traité et analysé dans cet article la présentation des formes verbales et leurs contenus dans le manuel scolaire de grammaire, destiné aux élèves de septième année fondamentale. Notre travail consiste en une analyse critique de la méthode utilisée dans le livre, à savoir, les textes, les formules grammaticales, les types d'exercices ainsi que leur contenu et nombre et la théorie sur laquelle est fondée cette méthode.

Mots-clés : Verbe - méthode - analyse - manuel de grammaire - évaluation - grammaire.

Abstract

In this paper, we have dealt with the presentation of the verb in the handbook of grammar used in the seventh year in the algerian school. This work consists in a critical analysis of the method used in this textbook, that is to say, the texts, the grammatical rules, the different types of exercises with their contents and number, in addition to the linguistic theory on which this method is based.

Keywords : the verb - the method - analysis - grammar handbook - evaluation - grammar.

المقدمة

يعتبر الكتاب المدرسي أداة أساسية في عمليتي التعلّم والتعليم، لها مكانتها الخاصة في المنهج الدراسي لما توفره من مساعدة للمتعلّم على عملية التعلّم، وللمعلّم على تخطيط عمله التدريسي وتعزيز التعلّم وتثبيت المعلومات. وبهذا فهو عنصر جوهري في العملية التعليمية لا يمكن الاستغناء عنه. إلا أن الكتاب المدرسي، على أهميته، لا يزال عاجزا عن تحقيق الفوائد المبتغاة منه نظرا لعدم توفر بعض الخصائص والشروط المعينة فيه. وسنحاول في هذا المقال الحديث عن بعضها، من خلال نقد وتحليل طريقة تبليغ مبحث الفعل في كتاب القواعد المقرر للسنة السابعة أساسي بغية الوصول إلى جوانب القصور الموجودة فيها.

1 - الإشكالية

على الرغم من الأهمية التي يحظى بها مبحث الفعل في كتاب قواعد اللغة العربية للسنة السابعة من التعليم الأساسي؛ باحتوائه على أهم المسائل الصرفية والنحوية المتعلقة بالفعل إلا أن الكثير من التلاميذ لم يستفيدوا مما درسوه بحيث يبقون عاجزين عن تطبيق ما تعلموه من قواعد نتيجة عدم استيعابهم لما يقدّم لهم؛ ممّا يؤدي بهم إلى ارتكاب أخطاء صرفية ونحوية كثيرة ترتبط أغلبها بالمواضيع المدروسة، وهذا رغم ما درسوه من قواعد لتصونهم من ذلك (1).

2 - الفرضيات

إن الإشكالية تدفع بنا إلى طرح بعض الفرضيات التي يمكن أن تقدّم لنا الحل مع تلمس ما يعانيه مبحث الفعل من مظاهر الضعف، ويمكن حصرها في ما يلي:

(1) ينظر: البحث الذي قدّمناه (دراسة تحليلية تقويمية لطريقة تدريس اللفظة الفعلية في السنة السابعة من التعليم الأساسي واقتراح البديل بالاعتماد على مبادئ المدرسة الخليلية الحديثة)، رسالة ماجستير في اللسانيات التعليمية، إشراف: الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، الدكتور صالح بلعيد، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر: فيفري 2002 .

2-1- التحديد غير الإجرائي للفعل الذي يقدمه الكتاب المدرسي، وهو نابع عن مؤلفات المتأخرين من النحاة وبعيد عن تناوله البنوي والصوري الذي خصّه به النحاة العرب المتقدمون أمثال الخليل وسيبويه الذين اعتمدوا الحدّ الرسمي الذي يحدّد العناصر اللغوية بالمخصّصات التي تدخل عليها. فالتلاميذ لم يتعلموا الفعل على أنه بناء في موضع محدّد، تقترن به عناصر محدّدة لازمة له، وهي بدورها في مواضع معينة على حسب ما تقتضيه مقاييس اللغة؛ وهذا ما جعل دروس الفعل المقدّمة لهم غامضة وصعبة، ونتيجة لهذا فإن الأخطاء التي يرتكبونها لا تزال راسخة في كتاباتهم يقعون فيها بصفة دائمة.

2-2- طريقة عرض مبحث الفعل في الكتاب المقررّ التي تقوم على تلقين وتحفيظ القواعد وتقديمها في شكلها الاصطلاحي النظري فقط دون إعطاء أهمية كبيرة لاستعمال اللغة كأداة تبليغ وتواصل في شتى الأغراض والمقامات. مع أن المقصود من تعليم اللسان هو إكساب المتعلّم القدرة العملية لا النظرية على إجراء القواعد، وهذا لا سبيل إلى تحصيله بحفظ تلك القواعد.

2-3- التوزيع العشوائي لمبحث الفعل في الكتاب المدرسي وهو الخاضع للتصور التقليدي الذي تميّز به منهج النحاة العرب المتأخرين والذي يعتمد على النظرة التصنيفية للوحدات اللغوية بعيدا عن النظرة البنوية التفريعية التي يقوم عليها النحو العربي الأصيل. وكما نعلم فإن لترتيب العناصر اللغوية والتدرّج في تقديمها للمتعلم أهمية كبيرة في تبسيط أو تسهيل فهمها.

2-4- نوعية التدريبات المبرمجة في الكتاب المقررّ الذي يركّز على نوع واحد من التمارين؛ ألا وهي التمارين التقييمية كتمارين الإعراب والتعيين، مع أنّها تهدف إلى توظيف القاعدة التي عرضت في الدرس، واختبار مدى استيعاب التلميذ لها نظريا وليس عمليا.

3- طريقة عرض مبحث الفعل في الكتاب المدرسي: نقد وتحليل

3-1- طريقة توزيع مبحث الفعل في الكتاب المقرر

بعد اطلاعنا على الموضوعات المختصة لمبحث الفعل في كتاب القواعد يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

1- التباين الجزئي بين ما احتواه الكتاب وما قرره البرنامج، فلم يرد في البرنامج بعض موضوعات الكتاب، بينما اشتمل البرنامج على موضوعات أخرى استغنى عنها الكتاب.

2- انعدام التكامل والتلاحق فيما بين الموضوعات الموجودة في ثنايا الكتاب. فالأخصائيون في تعليم اللغات يلحّون على أن المعلومات الجديدة يجب عرضها مع الخبرات السابقة عن طريق ربط الصلة بينها حتى يتسنى للتلاميذ استيعابها ذلك لأن "الخلط في التبويب من أسباب ضعف الطلاب؛ لما فيه من الخلط بين المسائل المتباينة حيناً، أو تمزيق المسائل المتحدة في عدّة مواطن حيناً آخر" (2).

3- أغلب الدروس طبعت بالتكثيف الشديد وحشد المعلومات، ومما يزيد من حدة الأمر تقديم هذه الدروس في حصة واحدة تشمل قراءة النص، والشرح والتحليل، بالإضافة إلى استنباط القاعدة وإجراء التمارين المتنوعة، خاصة إذا علمنا أن لقواعد اللغة العربية ساعة واحدة في الأسبوع، فهل تكفي هذه الساعة لتقديم الدرس بكل خطواته من قراءة النص، وشرح معناه، واستنتاج القاعدة مع التدريب عليها؟ فالمختصون في تعليم اللغات يقترحون "ألا يتناول الدرس الواحد إلا عدداً محدوداً جداً من العناصر اللغوية، مفردات كانت أو صيغاً إفرادية وتركيبية" (3) حتى يتفادى حشد ذاكرة المتعلم بالمعلومات النظرية التي يستحيل عليه إدراكها في ظرف زمني قصير.

(2) عبد العليم إبراهيم، الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، مصر: 1975، دار المعارف، ص 116.

(3) عبد الرحمن الحاج صالح، "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية"، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، معهد العلوم اللسانية والصوتية: 74 - 1973، العدد 4، ص 68 - 69.

3-2- النصوص

ونعني بها النصوص التي يركز عليها استنباط القاعدة. ومن قراءتنا التحليلية النقدية لها تبين لنا ما يلي:

1- معظم موضوعاتها ذات طابع أدبي وثرائي، وتتناول مواضيع بعيدة عما يدور في محيط التلميذ؛ فلا يوجد نص أخذ أو سَجّل من الحياة اليومية للتلاميذ مع أن "النصوص والأمثلة والتدريبات التي يتفاعل معها الناشئة في دروس النحو تسهم في عملية اكتساب اللغة، فإذا كانت الأمثلة والنصوص تتطلق من خبرات الناشئة وتستثير اهتماماتهم، وتلبي حاجاتهم أسهمت في جذبهم إليها، والاستفادة من أساليبها ومضمونها، وإذا كانت بعيدة عن اهتماماتهم، ولا تلبي رغباتهم وحاجاتهم، ولا تستثير دوافعهم انعكس ذلك كله على إقبال الناشئة إليها والاستفادة منها" (4).

2- الظاهرة النحوية أو الصرفية المقصودة لا تبرز في هذه النصوص بعلامات معينة من شأنها أن تبعث على التشويق وأن تلفت انتباه التلاميذ إلى الغرض العلمي داخل النص كالكتابة البارزة والتأطير أو الكتابة الملونة، وغيرها مما يساهم في توضيح المفاهيم وتقريبها إلى أذهان التلاميذ، إلى جانب جذبها لاهتماماتهم، زيادة على أنها تقلل من جفاف المادة النحوية وتبسّطها.

3- عدم الانسجام بين المادة النصية المعتمدة لاستخراج القاعدة بكتاب القواعد والمادة النصية بكتاب القراءة، على الرغم من أن البرنامج قائم على أساس نظام الوحدة التعليمية. فجاح العملية التعليمية، كما تؤكد المناهج التربوية المعاصرة، "مرهون بمدى التكامل الوظيفي بين مختلف وحداتها وأنشطتها الجزئية" (5).

4- عدم انسجام النصوص فيما بينها من حيث الطول والقصر ومن حيث الصعوبة والسهولة، كما أن هناك نصوصا طويلة مما يجعل المدرس يقضي معظم وقته

(4) محمود أحمد السيد، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي. تونس: 1987، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 123.

(5) المعهد التربوي الوطني، "تحليل الانسجام في برنامج اللغة العربية للطور الثالث من التعليم الأساسي"، المجلة الجزائرية للتربية، الجزائر: 1996، العدد 5، ص 156.

في مناقشتها وشرح مفرداتها العويصة، فيكون ذلك على حساب التطبيق ويضيع الغرض الأصلي من هذه الدروس.

5- النصوص غير موثقة توثيقاً علمياً كاملاً، وإنما يكتفى فيها بذكر المؤلف أو المصدر.

وبناء على ما قيل سابقاً نقدم المثال التالي:

قرطبة في التاريخ لعلي الجارم

في يوم من أيام الربيع، رقت فيه أنفاس الربيع، وجملت أفاقه أضواء الأصيل؛ ظهرت قرطبة أم قرى الأندلس، وحولها البساتين والخمائل التي أضاعتها بقايا الشمس التي انكسرت أشعتها على الأغصان، فبدت كأنها صورة في إطار من ذهب، تتشرح لها النفوس، وتستلذها العيون، وقد انحدرت قدميها الوادي الكبير نقياً صافياً، واستبقت فيه السفن ترفاً كالحمام، وانطلق الملاحون يتناشدون الأشعار الرقيقة، ويتغنّون بأهازيج النصر والبطولة، وتمتد فوق النهر الجسر العظيم يفاخر بأقواسه السبعة عشر ما بناه الأولون. هذه قرطبة سنة أربعمائة وثلاثة وعشرين تتأملها فتشاهد صفحة عجزت الخطوب عن محو سطورها، وأملا ضاحكاً لم تبكه الليالي العوايس، وصوتا مجلجلاً لم تخفته رعود الأحداث الجسام.

فالنصوص هي أهم وسيلة تربوية تعليمية بحيث إننا نرود التلميذ بالأمثلة، ويفضلها يتم التوصل إلى استنباط القاعدة. وبما أنها تؤدي هذا الدور الإيجابي في العملية التعليمية يجب أن يراعى في اختيارها بعض المقاييس كأن ترتبط بمواقف الحياة المعيشة وأن يجد فيها التلميذ لغة مستعملة ومشتركة، وأن لا تكون مكتوبة بلغة خاصة أو بأسلوب متميز، وأن تكون قصيرة حتى لا يقضي المعلم معظم الوقت المخصص للدرس في شرحها فيضيع الغرض الأصلي من درس القواعد؛ لأنه لن يبقى بعد ذلك وقت كاف للتدريبات التي يكتسب التلميذ عن طريقها آليات الاستعمال اللغوي الصحيح.

3-3- القاعدة

تكتسي التعريفات أهمية كبيرة في درس القواعد لأنها هي التي تخول للتلميذ اكتساب القاعدة والإتيان بتركيب جديدة تماشيا معها، ولهذا ينبغي اختيار كيفية ناجعة لعرضها وتبليغها للتلاميذ كالدقة والوضوح مع تعزيزها بالأمثلة، إلا أن الملاحظات التي خرجنا بها بعد اطلاعنا على القواعد الموضوعية لمبحث الفعل هي:

1- صياغة القاعدة على شكل نص دون استعانة بأشكال أو رسوم بيانية في حين أن أحسن الطرق التربوية لتحصيل النحو النظري هي التي تقدم معلوماته وقوانينه على شكل رسوم بيانية بسيطة، يشار فيها إلى العلاقات والعمليات ويتفادى بذلك النص المسهب الذي يصعب فهمه.

2- غلبة الطابع النظري على نص القاعدة وخلوه من الأمثلة النموذجية.

3- تحكّم التفسير المعنوي في صوغ الظاهرة اللغوية المدروسة زيادة على غموض نص القاعدة. وكمثال على ما قيل نورد القاعدة التالية:

الكلمة إذا دلت على حدث وزمن معين تسمى فعلا ماضيا أو مضارعا أو فعل أمر. يصير الماضي مضارعا بزيادة حرف هو أحرف المضارعة في أوله. يتحول المضارع إلى أمر بحذف حرف المضارع فقط والنطق بالباقي مجزوما، أو بزيادة همزة وصل مضمومة أو مكسورة، أو بزيادة همزة قطع مفتوحة.

ففي هذا التعريف تم التركيز على أحرف المضارعة التي تزداد على أصل الماضي ليتحول إلى مضارع؛ مما قد يوقع التلاميذ في أغلاط كثيرة ذلك لأن حروف المضارعة ليست هي العمدة في الحصول على فعل مضارع لأننا قد نجد أفعالا ماضية تبدأ بالهمزة مثل "أكل"، وأخرى تبدأ بالتاء مثل "تخرج"... إلخ، لهذا كان ينبغي تحديد المضارع بصفاته المميزة له أي بما يحيط به من القرائن يمينيا وشمالا كل في موضعه الخاص.

3-4- التّريبات

بعد اطلاعنا على التّريبات المبرمجة لمبحث الفعل في الكتاب المقررّ تبين لنا ما يلي:

1- انعدام الانسجام والتّجانس في توزيع التمارين؛ إذ نلاحظ أن هناك دروسا حظيت بعدد كبير من التمارين قد يصل إلى اثني عشر تمرينا وأخرى لم يبرمج لها عدد كاف من التمارين.

2- لغة التّريبات هي في مستوى لغة النصوص التي يركز عليه استتباط قاعدة الدرس؛ وهي اللغة الأدبية البعيدة كل البعد عن اهتمامات التلميذ لأنها غير مرتبطة بمواقف الحياة التي يعيشها مما هو مألوف في عصره ومحيطه، خاصة النصوص والشواهد التراثية القديمة التي تحتاج إلى شرح معناها وفهم مضمونها. إضافة إلى أن جزءا كبيرا منها يبدو مستغلقا على تلاميذ هذه السنة، خاصة وأن هناك نصوصا مطوّلة وصعبة. ومن المؤكد أن التلميذ لا يتجاوب معها ولا يقبل عليها؛ مما يؤدي به إلى النفور منها، وبالتالي النفور من دروس القواعد.

3- غياب التّريبات النموذجية رغم أهميتها.

4- تمارين تقليدية من النوع التحليلي التركيبي كتمارين التعيين والإعراب التي تسعى إلى اختبار مدى قدرة التلاميذ على توظيف القاعدة نظريا وليس عمليا.

5- معالجة صعوبات عديدة في التمرين الواحد مما يناقض المبادئ الحديثة في تعليم اللغات التي تقوم على التدرّج في عرض المادة اللغوية.

6- بعض أنواع التمارين يقدّم دون ارتباطه بمضمون الدرس.

7- جزء كبير من هذه التمارين غير صالح لتعليم اللغة كوسيلة للتخاطب والتبليغ.

8- التّريبات موضوعة للتدريب على الجانب المكتوب من اللغة فقط والذي يتطلب مستوى أعلى من التفكير.

9- غياب التمارين البنوية، وهي التّريبات التي تهدف إلى إكساب المتعلم مهارة ما عن طريق التدريب المكثّف والمتواصل للبنية المدروسة قصد ترسيخها. ومن مميزاتها

الخاتمة

بعد هذا العرض لطريقة تقديم مبحث الفعل في الكتاب المدرسي يمكن أن نحكم على النظرية اللغوية التي نتحكم في وضع هذا المحتوى على أنها نظرية تعليمية ومعيارية بحتة لا ترى لتعليم القواعد إلا هدفاً واحداً مسيطراً على الأهداف الأخرى وهو "تجنب الوقوع في أخطاء القراءة والكتابة والتعبير وصيانة القلم واللسان من هذه الأخطاء" (8). ولتحقيق هذا الغرض فهي تعتمد على معيار أي على نموذج لغوي معين للتمييز بين الصواب والخطأ في تأدية المتعلمين، وهذا المعيار هو لغة النصوص الأدبية سواء في تقديم الدروس أو في التطبيق. كما أنها تستند إلى النظرة الإفرادية والتصنيفية من خلال تناول الفعل كوحدة منعزلة بتخصيصه بتسمية أو مصطلح وبضبط وتحديد لأحكامه الإعرابية، مبتعدة بذلك عن إحدى الحقائق العلمية التي أثبتتها اللسانيات الحديثة والخاصة باللسان البشري على أنه يستبعد أن يكون عبارة عن لائحة من المفردات ينتمي كل منها إلى قسم خاص، وإنما هو في جوهره نظام ذو بنية. فالمبادئ الأساسية في تعليم الفعل لم تؤخذ عن سيبويه كالحديث المنقطع وغير المنقطع، والقرائن المختصة بكل منهما كما أنه لم يحدد بالعلامات التي تخصصه وتدخل عليه. وهي نظرية تقدم تحديدات وتعريف للفعل كوحدة لغوية وفق أسس دلالية بحتة بعيدة عن تناوله البنوي، ويتبين هذا من خلال تعريف الفعل على النحو التالي: "كل كلمة تدل على معنى أي حدث حاصل في زمن معين تسمى فعلاً، وهو ثلاثة أقسام: ماض، مضارع، وأمر" (9). فقد تم تحديد الفعل على أساس تعريفه كقسم يندرج ضمن جنس الكلم، وهذا التحديد يبتعد عن طبيعة تحديد الفعل البنوية التفريعية التي خصه بها نحاة العربية المتقدمون أمثال سيبويه الذي حدد الفعل وفق اعتبارات بنوية محضة، بحسب ما يسبقه من العناصر اللغوية وما يلحقه من حيث الموضع، مثل قد وسوف وغيرها فكان قوله: "...وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما

(8) نفس المرجع، ص 3.

(9) المعهد التربوي الوطني، كتاب قواعد اللغة العربية للسنة السابعة أساسي، ص 24.

يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" (10). فطريقة عرض الفعل ابتعدت عن النظرة العلمية الخاصة باللسان على أنه "ليس أيضا مجموعة من التحديدات الفلسفية للاسم والفعل أو القواعد المسهبة الكثيرة الشواذ، بل نظام من الوحدات يتداخل بعضها في بعض على شكل عجيب وتتقابل فيها بناها في المستوى الواحد، التقابل الذي لولاه لما كانت هناك دلالة" (11).

وما يمكن قوله في الأخير هو أن محتوى الفعل في الكتاب المدرسي قد تم تناوله من حيث صيغته الصرفية المجردة وكما هو معلوم فإن صيغة الفعل وحدها لا تعطينا نظرة دقيقة عن الزمان، وإهمال مسألة الزمن في الفعل إهمالا تاما مع العلم أن "الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغته، وإنما يتحصل الزمان في بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة" (12). فالفعل يؤدي مفهوم الزمن داخل التركيب بفضل الزوائد المختلفة التي تدخل عليه، فتساهم في إبراز دلالاته الزمنية. فواضعو الكتاب "يعالجون الأفعال خارج الإطار الطبيعي لها فينظرون إليها كعناصر لغوية منفردة دالة على أزمنة محدودة جدا، ذلك أنهم يقسمونها تقسيما عقليا إلى ماضٍ ومضارع دال على حصول عمل في المستقبل معتمدين في ذلك على معطيات صرفية" (13). ومن هنا يمكن القول بأن واضعي الكتاب اهتموا بالدلالة الزمنية للصيغة الصرفية للفعل مجردة من القرائن، وبمقابل هذا لم يهتموا بدراسة الفعل العربي في الاستعمال. زيادة على هذا فما يمكن أن نستنتج حول هذه الطريقة المتبعة في الكتاب أنها تركز على التقديم والشرح وليس على الترسيخ والتثبيت كما أنها تسعى إلى تدريب التلاميذ على مهارة الاستنتاج للقواعد والأحكام لا على اكتساب

(10) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت: 1991، ج1، ص 14.

(11) عبد الرحمن الحاج صالح، "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية"، مجلة اللسانيات، العدد 4، ص 34.

(12) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد: 1966، ص 24.

(13) باني عميري، دراسة تحليلية نقدية لكتاب "المختار في قواعد اللغة العربية" المقرر للسنة الأولى من التعليم المتوسط بالمدرسة الجزائرية (دراسة نظرية وميدانية على ضوء اللسانيات التطبيقية)، رسالة ماجستير، إشراف: الدكتور محمد بلقايد، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، جوان: 1983، ص 219 - 220.

المهارة اللغوية عن طريق الممارسة والتكرار. والدليل على هذا أن الكتاب مزود بالترتيب الاستنتاجي للأحكام النحوية والصرفية. ومن الواضح أن هذه الطريقة تتطوي - إن طبقت بحذافيرها - على شيء من الرتابة والملل، من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن تصوّر طريقة واحدة في دراسة كل الدروس.

الاقتراحات

- 1- ضرورة ملاءمة نصوص الكتاب المدرسي من حيث لغتها ومضمونها لواقع التلاميذ الثقافي والاجتماعي على أن تكون نصوصا عفوية وقصيرة وطبيعية ومن البيئة التي يتفاعل معها التلميذ.
- 2- إغناء النصوص والأمثلة المستخدمة في كتاب القواعد بالصّور والوسائل المعينة جذبا لأنظار التلاميذ إلى تقبل المادة واكتسابها.
- 3- إعادة النظر في الدرس اللغوي حتى يكون ثلثاه مبنيين على التمرس والرياضة لا على التفسير النظري مثلما اقترح الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح؛ لأن المعارف والعادات تكتسب عن طريق التدريب والتطبيق ولما تكتسب عن طريق السماع والمشاهدة.
- 4- تقديم القواعد لا كقوانين محررة تلقن وتحفظ كمادة بل كأنماط ومثل، ويستحسن أن يكون هذا عن طريق التمثيل والإبانة التصويرية والشروح البسيطة الأكثر انتظامية على نحو تربوي تعليمي باستعمال الرموز والرسوم البيانية والجداول لأنها ترسخ في الذهن أكثر من اللفظ الذي قد يتعرض للتداخل والنسيان. كما أنها تحمل التلاميذ على اكتشاف القاعدة والمقياس بأنفسهم.
- 5- الاعتماد في تحرير الأنماط النحوية الخاصة بالفعل على نحو الخليل وسيبويه والنحاة الأولين.
- 6- الاكتفاء بصعوبة واحدة في كل تدريب لغوي حتى يتمكن التلاميذ من إدراك جوانب تلك الصعوبة وتحديدها.
- 7- عرض المادة التعليمية في الكتاب وما تقترحه من طرائق التعليم بكيفية يسهل معها عمل المعلم والمتعلم، فتساعد الأول على تحسين طريقتَه في التعليم وتدريب الثاني

على التفكير المنظم، وذلك يفرض على المؤلف تكييف مادة الكتاب وصوغها بأسلوب يعكس ما توصلت إليه العلوم التربوية والنفسية من نظريات وتجارب فيما يختص بعملية التعلّم والتعليم (14).

(14) مجيد إبراهيم دمعة ومحمد منير مرسى، الكتاب المدرسي ومدى ملاءمته لعملية التعلّم والتعليم، المجلة العربية للبحوث التربوية، تونس: يناير 1983، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد الثالث العدد الأول، ص 145، 147.

المراجع

- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد: 1966.
- باني عميري، دراسة تحليلية نقدية لكتاب "المختار في قواعد اللغة العربية" المقرّر للسنة الأولى من التعليم المتوسط بالمدرسة الجزائرية (دراسة نظرية وميدانية على ضوء اللسانيات التطبيقية)، رسالة ماجستير، إشراف: الدكتور محمد بلقايد، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، جوان: 1983.
- صليحة مكي، دراسة تحليلية تقويمية لطريقة تدريس اللفظة الفعلية في السنة السابعة من التعليم الأساسي واقتراح البديل بالاعتماد على مبادئ المدرسة الخليلية الحديثة، رسالة ماجستير في اللسانيات التعليمية، إشراف: الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، الدكتور صالح بلعيد، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر: فيفري 2002 .
- عبد الرحمن الحاج صالح، "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية"، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، معهد العلوم اللسانية والصوتية: 74 - 1973، العدد 4.
- عبد العليم إبراهيم، الموجّه الفني لمدرسي اللغة العربية، مصر: 1975، دار المعارف.
- المعهد التربوي الوطني، كتاب قواعد اللغة العربية للسنة السابعة أساسي، الجزائر: 1995 - 1996، طبعة جديدة.
- المعهد التربوي الوطني، "تحليل الانسجام في برنامج اللغة العربية للطور الثالث من التعليم الأساسي"، المجلة الجزائرية للتربية، الجزائر: 1996، العدد 5
- مجيد إبراهيم دمة ومحمد منير مرسى، الكتاب المدرسي ومدى ملاءمته لعمليتي التعلم والتعليم، المجلة العربية للبحوث التربوية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير: 1983.
- محمود أحمد السيد، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العلم في الوطن العربي. تونس: 1987، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

François Réquédât, "Exercices structuraux", le français dans le monde 36, (oct. - nov. 1965).